في الحكم **باب نكاح الكفار** لا يحل لمسلمة نكاح كافر بحال ولا لمسلم نكاح كافرة
الا الحرة الكتابية ومتى اسلم زوج الكتابية او اسلم الزوجان الكافران معا
فهما على نكاحهما وان اسلم احدهما غير زوج الكتابية او ارتد الزوجين
المسلمين قبل الدخول انفسخ النكاح في الحال وان كان ذلك بعد الدخول
فان اسلم الكافر منهما في تمام عدتها فهما على نكاحهما والا تبينا ان النكاح انفسخ
منذ اختلف دينهما وما سلمها وهما كافران فقبضته في كفرهما فلا شيء
لها غيره وان كان حراما وان لم تقبضه وهو حال فلها مهر مثلها او
بصفته حيث وجب ذلك **فصل** وان اسلم الزوج وتحته اماء فاسلمن
معه وكان في حال اجتماعهم على الاسلام ممن لا يحل له نكاح الاماء انفسخ
نكاحهن وان كان ممن يحل له [illegible] امسك منهن من شاء وفارق
سائرهن **باب الشروط في النكاح** اذا شرطت المرأة دارها او بلدها
او ان لا يتزوج عليها او ان لا يتسرى فلها شرطها وان لم يف به فلها فسخ
النكاح لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احق الشروط ان توفوا بها
ما استحللتم به الفروج ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الشغار وهو
ان يتزوج بها الى اجل وان شرط ان يطلقها في وقت بعينه او يصدقها الاب
وينهى عن الشغار وهو ان يتزوج الرجل ابنته على ان يتزوج به الاخر
ابنته ولا صداق بينهما ولعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له
وان يتزوج ثلاثا ليحلها لمطلقها **باب العيوب التي يفسخ**
بها النكاح متى وجد احد الزوجين الاخر مملوكا او مجنونا او ابرص او
مجذوما او وجد الرجل بامرأته رتقاء او وجد مجبوب بامرأته فسخ النكاح ان لم يكن علم
بذلك قبل العقد ولا يفسخ الفسخ الا بحكم حاكم وان ادعت المرأة ان به
جنونا او جذاما او برصا او عنينا لا يصل اليها فان عرف انه لم يصبها منذ تزوجها

فان لم

فان لم يجد بها خيرت في المقام معه او فراقه فان اختارت فراقه فرق
الحاكم بينهما الا ان يكون قد علمت عنته قبل نكاحها او قالت رضيت به
عنينا في وقت وان علمت بعد العقد وسكتت عن المطالبة لم يسقط
حقها وان قال قد علمت عنتي او رضيت بي بعد علمها فانكرته فالقول
قولها وان اصابها مرة لم يكن عنينا وان ادعى ذلك وانكرته فان كانت
عذرى اريت النساء الثقاة ورجع الى قولهن وان كانت ثيبا فالقول
قوله مع يمينه **فصل** وان اعتقت الامة وزوجها عبد خيرت
في المقام معه او مفارقته وهكذا لو فرقه من غير حكم حاكم فان عتق قبل
فسخها او وطيها بطل خيارها وان اعتق بعضها او عتق بعضها
وزوجها حر فلا خيار لها **كتاب الصداق** يجوز ان يكون ثمانمائة
درهم فما زاد وليس لاكثره حد لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يكون صداقا قليلا كان او كثيرا لقوله صلى الله عليه وسلم
للذي قال له زوجني هذه المرأة ان لم يكن لك بها حاجة لنعلين ولو خاتم
من حديد فاذا زوج الرجل ابنته بأي صداق كان جاز ولا ينقصها
غير الاب من مهر مثلها الا بان رضاها فاذا اصدقها عبدا بعينه فوجدته
حرا او معيبا خيرت بين امساكه ورده واخذ قيمته وان وجدته مغصوبا
او حرا فلها قيمته وان كانت عالمة بحريته او غصبه حلت العقد
فلها مهر مثلها وان تزوجها على ان يشتري لها عبدا بعينه فلم يبعه
سيده او طلب به اكثر من قيمته فلها قيمته **فصل** فان تزوج
بها بغير صداق صح فان طلقها قبل الدخول لم يكن لها الا المتعة على
الموسع قدره وعلى المقتر قدره واعلاه خادم وادناه كسوة تجزئ
لها الصلاة فيها وان مات احدهما قبل الدخول والفرض فلها مهر نسا